

بهدف جعل الأداء الفعلي بالحساب الختامي أكثر دقة وشفافية ومهنية

حمادة: يتوجب إقرار مشروع قانون جديد يتواءم مع التطورات الحديثة في مجالات المالية العامة

ولفت إلى أنه بموجب القرار الوزاري تم تشكيل لجنة برئاسة وزير المالية الدكتور نايف الحجرف وعضوية المختصين في الوزارة حدث بحق للجنة الاستعانة بمن تراه مناسبا من أهل الخبرة والإختصاص لإداء عملها على أكمل وجه. وأكد أهمية إقرار مشروع قانون جديد يتواءم مع التطورات الحديثة في مجالات المالية العامة والتنظيم المالية والمحاسبية. وأوضح أن خطوات تحديث المرسوم بالقانون 31 لسنة 1978 يبدأ بتشكيل لجنة فنية لدراسة المخططات ومن ثم صياغة مشروع بقانون بالتعاون مع إدارة الفتوى والتشريع ومن ثم يتم تقديمه لمجلس الأمة للمناقشة والتصويت. وذكر أن الوزارة تهدف من خلال مراجعتها للمرسوم بالقانون الحالي إلى الحصول على صيغة مشروع قانون فني متكامل ومتطور ينسجم مع متطلبات الميزانيات العامة وفق المعايير والتنظيم المحاسبية العالمية الحديثة وإدخال قواعد عمليات الاستحقاق المحاسبية المعمول بها في أغلب النماذج والمدارس المحاسبية.



خليفة حمادة

ما يعد صدور المرسوم وخاصة قانون إنشاء جهاز المراقبين الماليين وقوانين المناقصات العامة.

وإصدار لرسوم قبل 40 عاماً. وأضاف حمادة أن هذا الإجراء الفني يهدف إلى استحداث إطار يعكس الحالة المالية للدولة بدقة أكثر ويتماشى مع أفضل الممارسات المحاسبية للقطاعات الحكومية عالمياً.

وإشراك خبراء من القطاع الخاص بتشكيل لجنة تختص بإجراء دراسة لتقييم مواد المرسوم بالقانون 31 لسنة

أعلنت وزارة المالية الكويتية أمس الأربعاء إطلاق مشروع تطوير وتحديث القواعد الفنية للميزانية العامة للتوافق مع الأنظمة المحاسبية الحديثة ولجعل التقديرات المالية بالميزانية ونظام المحاسبة بالحساب الختامي أكثر دقة وشفافية ومهنية. وقال وكيل الوزارة خليفة حمادة في بيان صحفي للوزارة أمس الأربعاء إن قواعد إعداد الميزانيات ونظام المحاسبة المعمول بها والحكومة بمرسوم بقانون 31 لسنة 1978 بحاجة ماسة إلى تطوير محاسبي فني لعكس التقدم الحاصل بقطاع المحاسبة الحكومية العالمية منذ إصدار لرسوم قبل 40 عاماً. وأضاف حمادة أن هذا الإجراء الفني يهدف إلى استحداث إطار يعكس الحالة المالية للدولة بدقة أكثر ويتماشى مع أفضل الممارسات المحاسبية للقطاعات الحكومية عالمياً. وذكر أن (المالية) تعمل إلى زيادة فعاليتها في التسجيل المحاسبي والتدقيق ومراجعة البيانات وتحديث البيئة القانونية لدراسة مشاريع الميزانيات للوزارات والجهات الحكومية.

خلال شهر مارس المقبل

مجلس الأعمال الكويتي بدبي يطلق مهرجان «فرحة كويتية»



مشروع خور دبي العفاري

إلى جانب محلات الحلويات والمنتجات الكويتية التي تقدم تشكيلة واسعة الأصناف لمحبيها. يذكر أن مجلس الأعمال الكويتي قد تأسس في مايو 2016 تحت مظلة غرفة دبي كمنظمة غير هادفة للربح ويهدف إلى تعزيز الخبرات والفرص والعلاقات لرجال الأعمال والشركات الكويتية العاملة في دبي والإمارات الشمالية.

في أجواء احتفالية لجميع أفراد الأسرة. وأكد الطروشي أن المهرجان يمثل خير تجسيد لأواصر المحبة العميقة التي تجمع بين الشعبين الشقيقين لدولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة. وأوضح أن المهرجان يتميز بمشاركة حصرية لعدد من المشاريع الشبابية الكويتية التي تتنوع بين المطاعم والفنادق المتخصصة التي يبعدها الشباب

الإماراتي لحد المطروشي عن سعادت في استضافة مهرجان «فرحة كويتية» ضمن أنشطة الشركة التي تنظمها الشركة بصورة دورية ضمن مشروع خور دبي لتكون مقصداً عائلياً ترفيهياً للزوار من كافة الأعمار. وأوضح أن النسخة الجديدة ستحتل طابعا كويتيا ليحتضن الزوار بفرصة التعرف على المشهد الفني والإبداعي الغني في دولة الكويت ومواجهتها الواعدة

يتوقع حضور أكثر من 5 آلاف زائر لها على مدار يومين. ويبحث المهرجان سيشهد عرضاً فنياً في الهواء الطلق يحييها قسائم كويتيون يعزجون إبداع المحتوى العربي بالعزف الغربي كما يتضمن مسابقات رياضية لاختلاف أفراد العائلة واستعراضات كروية وسحوبات على قيمة. من جانبه أعرب العضو المنتدب لشركة إعمار العقارية

أعلن مجلس الأعمال الكويتي في دبي والإمارات الشمالية عن إطلاق أولى فعالياته الجماهيرية لهذا العام تحت عنوان «فرحة كويتية» خلال شهر مارس المقبل. وقالت عضو الهيئة الإدارية للمجلس في بورسي في تصريح صحفي إن المهرجان الترفيهي سينظم للمرة الأولى بالتعاون مع شركة إعمار العقارية الإماراتية وشركة (جاسنروموسكا) المالكة لسلسلة مطاعم في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي وبمشاركة نخبة من الفنانين الشبابية الكويتية. وأضافت أن فعاليات المهرجان ستقام ضمن أنشطة مهرجان (ريس) الذي سينطلق يومي 9 و10 من مارس المقبل في مشروع خور دبي العفاري التابع لشركة إعمار. وأوضح بورسلي أن اختيار شعار المهرجان بعنوان «فرحة كويتية» يعكس ما تمثله هذه العائلة من متعة عائلية وترفيهية للزوار إذ يقدم تجربة متكاملة تجمع بين العروض الفنية والرياضية إلى جانب الفعاليات التي يقصدها السياح عادة في دولة الكويت «سوف يقدمه شابينا بروح كويتية مفعمة بالحب والإبداع». ودعت بورسلي المواهب الكويتية والمشاريع الشبابية التي المشاركة في فعاليات هذا المهرجان لتقديم ما لديهم من إبداع لزيارة دبي مؤكدة أن الباب مفتوح للشركات الكويتية الراغبة في رعاية الفعالية الجماهيرية التي

صادرات اليابان من النفط الخام الكويتي تقفز بنسبة 12.9 في المئة

عام 2017 لتصل إلى 1.23 مليون برميل يومياً لتحتل دولة الإمارات العربية المتحدة التي صدرت لتيابان 819 ألف برميل يومياً مسجلة ارتفاعاً بنسبة 13.0 في المئة. واحتلت قطر المرتبة الرابعة بصادراتها لليابان التي بلغت 304 ألف برميل يومياً فيما جاءت إيران في المرتبة الخامسة بصادراتها التي بلغت 203 ألف برميل يومياً. وتعد اليابان ثالث أكبر مستهلك نفط في العالم بعد الولايات المتحدة والصين إلى جانب استيرادها جميع أنواع الوقود الأحفوري تقريباً.

الفترة ذاتها تراجع على أساس سنوي بنسبة 1.1 في المئة للشهر الثاني على التوالي ليصل إلى 1.42 مليون برميل يومياً. وأوضحت الوكالة إن الشحنات من الشرق الأوسط شكلت في الفترة ذاتها نسبة 89.5 في المئة من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام مرتفعة بنسبة 3.4 في المئة عن عام 2017. ولا تزال المملكة العربية السعودية أكبر مزود نفط لليابان رغم تراجع صادراتها لليابان بنسبة 14.9 في المئة عن

الفترة ذاتها تراجع على أساس سنوي بنسبة 1.1 في المئة للشهر الثاني على التوالي ليصل إلى 1.42 مليون برميل يومياً. وأوضحت الوكالة إن الشحنات من الشرق الأوسط شكلت في الفترة ذاتها نسبة 89.5 في المئة من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام مرتفعة بنسبة 3.4 في المئة عن عام 2017. ولا تزال المملكة العربية السعودية أكبر مزود نفط لليابان رغم تراجع صادراتها لليابان بنسبة 14.9 في المئة عن

الفترة ذاتها تراجع على أساس سنوي بنسبة 1.1 في المئة للشهر الثاني على التوالي ليصل إلى 1.42 مليون برميل يومياً. وأوضحت الوكالة إن الشحنات من الشرق الأوسط شكلت في الفترة ذاتها نسبة 89.5 في المئة من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام مرتفعة بنسبة 3.4 في المئة عن عام 2017. ولا تزال المملكة العربية السعودية أكبر مزود نفط لليابان رغم تراجع صادراتها لليابان بنسبة 14.9 في المئة عن

البورصة تختتم جلسات «فبراير» على صعود جماعي للمؤشرات



ارتفاع جماعي للمؤشرات

انتهت بورصة الكويت لشهر جلسات تعاملاتها لشهر فبراير الجاري أمس الأربعاء على ارتفاع مؤشرها السعري 2.5 نقطة ليصل إلى مستوى 6772.8 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.04 في المئة. في المقابل ارتفع المؤشر الوزني 1.09 نقطة ليصل إلى 413.98 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.26 في المئة كما ارتفع مؤشر (كويت 15) بواقع 2.9 نقطة ليصل إلى 958.03 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.31 في المئة. وشهدت الجلسة تداول 67.12 مليون سهم تمت عبر 2676 صفقة نقدية بقيمة 12.2 مليون دينار كويتي (نحو 40.26 مليون دولار). وتابع المتعاملون إعلاناً من

(البنك الأهلي المتحد - البحرين) بشأن تأسيس شركة خليج البحرين للتكنولوجيا المالية علاوة على إضاح بشأن التداول غير الاعتيادي على سهم بنك وربة والضح من شركة (يونيكاب للتحويل والاستثمار) بشأن دعوى وتحكم. كما تابع المتعاملون إعلان بورصة الكويت بشأن انضمام عميلة بيع لشخص مطلع على سهم (بنك بوبيان) علاوة على إضاح بشأن التصنيف الائتماني ل(الأهلي المتحد) وإعادة التكميل بجدول الشركات للوقوف عن التداول لعدم تقديم بيانات مالية سابقة. وكانت شركات (البار) و(وطنية ب ق) و(وربة ت) و(فيوين أ) و(حيات كوم) الأكثر ارتفاعاً في حين كانت

أقطاي: تطوير «مدينة الحرير» و«الجزر الكويتية» سيستقطب استثمارات ضخمة للكويت



ياسين أقطاي

أكبر مستشاري الرئيس التركي وعضو المجلس الشعبي البروفيسور ياسين أقطاي أهمية تطوير مشروع (مدينة الحرير) و«الجزر الكويتية» في استقطاب استثمارات أجنبية ضخمة تعود فائدتها على الكويت والمنطقة. وقال أقطاي بمناسبة زيارته الأخيرة للكويت إن المشروع سيعمل على تعزيز الاقتصاد الإقليمي وجعل دولة الكويت في مصاف الدول المتقدمة والمتميزة في تنوع اقتصاداتها المختلفة. وأضاف أن رؤية دولة الكويت الاقتصادية الطموحة حتى 2035 (كويت جديدة 2035) تحتوي على رؤية مثالية ستجعلها هدفاً للاستثمار والنمو والتطور وستجعلها بيئة خصبة للاستثمار وتحولها إلى منطقة تجارية ضخمة. وشدد على أن الشركات التركية جادة في الاستثمار في مشروع مدينة الحرير والجزر الكويتية لاسيما في قطاعات البنى التحتية والطاقة والكهرباء ومشاريع النقل والاستثمار لافتاً إلى استثمار الشركات التركية نحو سبعة مليارات دولار أمريكي في مشاريع بدولة الكويت خلال السنوات القليلة الماضية. وأضاف أن المؤشرات الأولية تؤكد نجاح الاستثمار والتشريع القائمة في مشروع مدينة الحرير والجزر الكويتية وذلك لاستنادها على أرضية خصبة وفضلية مما سيجعلها مركزاً مالياً كبيراً في السنوات المقبلة يستقطب ويحتضن الشركات الأجنبية. وحول حجم التبادل التجاري بين البلدين أفاد بأنه بلغ نحو 1.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2017 دولار مشيراً إلى تضافر

الجهود والمساعي بين الجانبين لتعزيز هذا التبادل وتطويره خلال السنوات المقبلة ليبلغ نحو ثلاثة مليارات دولار سنوياً. وأوضح أقطاي في علاقات «تاريخية» ترتكز على أساس الصداقة والأخوة والقرارات الحكيمة والتعاون المشترك لافتاً إلى أن جسور التواصل المشتركة أثمرت عن تبادل اقتصادي واستثماري وسياسي متميز. وأعرب عن شكره وتقديره لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح والحكومة الكويتية على الجهود الكبيرة المبذولة من جانبهم في تنظيم مؤتمر (إعادة إعمار العراق) وتجميع نحو 30 مليار دولار أمريكي لإعادة إعمار العراق لافتاً إلى أنها خطوة مهمة تؤكد مكانة الكويت العالمية والإنسانية. يذكر أن مؤتمر إعادة إعمار العراق عقد في الفترة من 12 إلى 14 فبراير الحالي بمشاركة عدد من الدول المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية ورئاسة خمس جهات هي الاتحاد الأوروبي والعراق والكويت والأمم المتحدة والبنك الدولي. وحول (مؤتمر المجلس الأعلى لرجال الأعمال التركي في الشرق الأوسط والمنظمة العربية الأوروبية للبيئة) لزمع عقده في جنتيف في يناير عام 2019 أفاد أقطاي بأنه سيشكل جسراً للتعاون والمبادرات والعمل بين رجال الأعمال الأتراك وتقلاتهم الكويتيين بشكل خاص والعرب بشكل عام فضلاً عن بحث فرص الاستثمار المشترك.